

دلائل الإعجاز

وإن أوجبَّ انتفاء المجيء عن غيره فليس يوجبُّه من أجل أن كان ذلك إعمالاً نفي في شيء . وإنما أوجبَّه من حيث كان المجيء الذي أخبرته به مجيئاً مخصوصاً إذا كان لزيد لم يكن لغيره . والذي أبناه أن تنفي بلا العاطفة عن شيء وقد نفيت عنه لفظاً .

ونظيرُ هذا أنما نعقلُ من قولنا : زيدٌ هو الجائي . أن هذا المجيء لم يكن من غيره ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بلا العاطفة فتقول : زيدٌ هو الجائي لا عمرو . لأنَّنا لم نعقلُ ما عقَلناهُ من انتفاء المجيء عن غيره بنفي أوقعناه على شيء ولكنَّنا بأنَّه لمَّا كان المجيء المقصودُ مجيئاً واحداً كان النصُّ على " زيدٍ " بأنه فاعله وإثباته له نفيًا له عن غيره ولكن من طريق المعقول لا من طريق أن كان في الكلام نفي كما كان ثمَّ فاعره . فإن قيل : فإنَّك إذا قلت : ما جاءني إلا زيدٌ . ولم يكن غرضك أن تنفي أن يكون قد جاء معه واحدٌ آخرُ كان المجيء أيضاً مجيئاً واحداً . قيل : إنه وإن كان واحداً فإنَّك إنما تُثبِتُ أنَّ زيدا الفاعلُ له بأنَّ نفيت المجيء عن كلِّ مَنْ سوى زيدٍ كما تصنع إذا أردت أن تنفي أن يكون قد جاء معه جاءٍ آخرُ . وإذا كان كذلك كان ما قلناه من أنَّك إن جئت بلا العاطفة فقلت : ما جاءني إلا زيدٌ لا عمرو كنت قد نفيت الفعل عن شيء قد نفيت عنه مرةً صحيحاً ثابتاً كما قلنا فاعرفه .

واعلم أنَّ حكمَ " غير " في جميع ما ذكرنا حكمُ " إلا " فإذا قلت : ما جاءني غير زيدٍ احتمل أن تريد نفي أن يكون قد جاء معه إنسانٌ آخرُ وأن تريد نفي أن لا يكون قد جاء وجاء مكانه واحدٌ آخرُ . ولا يصحُّ أن تقول : ما جاءني غير زيدٍ لا عمرو . كما لم يجز : ما جاءني إلا زيدٌ لا عمرو .

فصل في نكتة تتصل بالكلام الذي تضعه بـ " ما " وـ " إلا " .

اعلم أنَّ الذي ذكرناه من أنك تقول : ما ضربَ زيدٌ إلا عمروً . فتوقعُ الفاعلَ والمفعولَ جميعاً بعد إلا ليس بأكثرَ الكلام وإنَّما الأكثرُ أن تقدِّمَ المفعولَ على " إلا " نحو : ما ضربَ زيداً إلا عمرو . حتى إنَّهم ذهبوا فيه أعني في قولك : ما ضربَ إلا عمروً زيدا .